Mariage des mineures : Le PJD sollicite l'avis du Conseil supérieur des oulémas

Pol. nationale | Publié le 12.03.2014 à 11h29 | Par Mohammed Jaabouk

Mettre en favoris Imprimer Suggérer une correction

Le dossier des mariages des mineures atterri au Conseil supérieur des oulémas. Le PJD a demandé, hier, l'avis à l'une des structures de l'islam officiel au Maroc. Une manœuvre pour gagner du temps et mettre dans l'embarras les religieux, sachant qu'en 2008, le Conseil s'était prononcé pour le mariage à 18 ans.

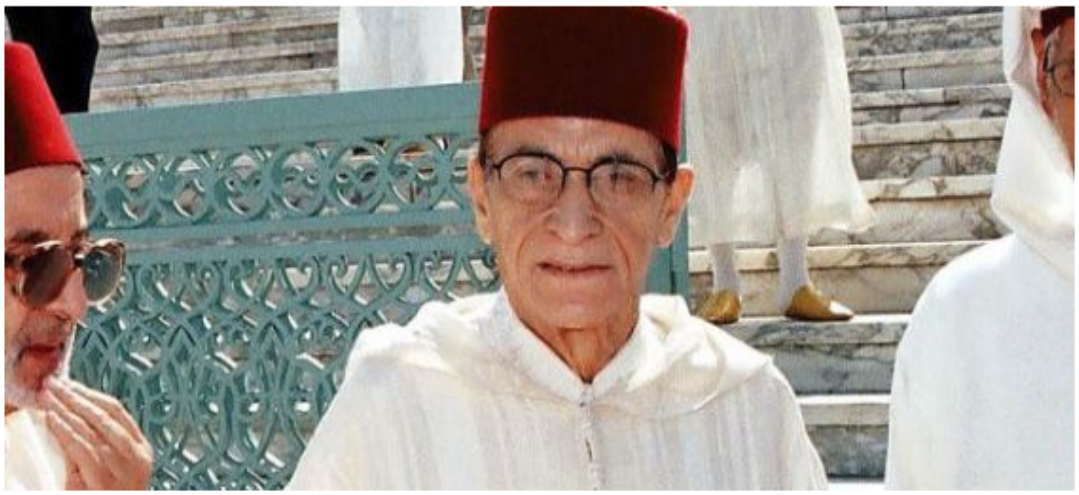

Nouveau rebondissement dans le face-à-face opposant le PJD à son allié le PPS à la Chambre des représentants, sur le mariage des mineures. Les frères de Benkirane tiennent toujours à leur amendement des articles 20 et 21 du code de la famille, permettant aux juges de marier les filles âgées de 16 et 17 ans.

A cet effet, le groupe parlementaire de la Lampe a sollicité officiellement, dans un **message**, ce mardi 11 mars, l'avis du Conseil supérieur des oulémas. Une manière Pour les islamistes de riposter à la saisie, par les anciens communistes, du Conseil national des droits de l'Homme sur le même sujet.

En 2008, les oulémas étaient pour le mariage à 18 ans

En agissant de la sorte, les députés PJDistes tentent de gagner quelques voix au sein de la structure de l'islam officiel qui seraient favorables à leur proposition. Le but est de mettre dans l'embarras la direction du Conseil dirigé par Mohamed Yessef.

http://www.yabiladi.com/articles/details/24009/mariage-mineures-sollicite-l-avis-conseil.html

Sachant que le CSO et le Mouvement unicité et réforme, la matrice du PJD, ont eu par le passé quelques moments de tensions, notamment au printemps 2011, lors de la campagne de révision de la constitution de 1996 sur la question de la Commanderie des croyants. Sans oublier que le MUR a réussi à placer une partie de ses adeptes dans les antennes locales et régionales du CSO.

Pour mémoire, le conseil supérieur des oulémas s'était prononcé, le 21 septembre 2008, en faveur du respect de l'article 19 du code de la famille. Une position exprimée dans un communiqué condamnant la fameuse fatwa du cheikh salafiste, Mohamed Maghraoui, autorisant le mariage des fillettes de neuf ans.

Un autre front dans la guerre opposant les laïcs aux conservateurs

De 2008 à 2014, le Conseil supérieur des oulémas a-t-il changé d'avis sur ce dossier ? Toutes les options sont permises. En dépit de quelques divergences sur certaines questions, le PJD et l'instance dirigée par Mohamed Yessef partagent un point en commun : le conservatisme.

Alors que le PPS et le Conseil national des droits de l'Homme, sont réputés laïcs. Les amendements des articles 20 et 21 du code de la famille ne sont, en effet, qu'une autre bataille dans la guerre que se livrent les deux clans au Maroc, depuis plusieurs années.

حُقوقي، مُستَقبَلي
MES DROITS, MON AVENIR
من 13 إلى 23 فبراير 2014
DU 13 AU 23 FEVRIER 2014
شكرا لكل من ساهم
في إسماع صوت الأطفال
على إثر النجاح الذي لقيه الرواق المشترك بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وبدعم من منظمة اليونسيف، بالدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب والذي أختير له كشعار «حقوقي مستقبلي» يتقدم المنظمون بخالص عبارات الشكر والإمتنان إلى كل الشركاء والمؤطرين والمتطوعين الذين ساهموا بمجهوداتهم في إنجاح هذه المشاركة. وللتذكير فإن الـرواق المشترك قد شهد تنظـيم أزيد من 70 نشاطا طيلة 10 أيام التي استغرقها المعرض ساهم في تأطيرها 150 من الكفاءات، وتعبىء لها أزيد من 100 جمعية استفاد منها نحو 20 ألف طفلا وطفلة، وذلك احتفاء بتكريس الدستور الجديد للمملكة لحقوق الطفل وكذا باتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها المجتمع الدولي سنة 1989 وصادق عليها المغرب سنة 1993، فإلى كل هؤلاء جميعا، وإلى كافة الزائرات والزوار خالص شكرنا وتقديرنا.
unicef
ICPC
الهيئة المركزية للوقـاية من الرشوة
Central Authority For Corruption Prevention
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
إدريس اليزمي
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
عبد السلام أبو درار
رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
ريجينا دو دومينيسيس
ممثلة اليونيسف بالمغرب
www.cndh.ma

باحثون يدقون ناقوس الخطر ويطالبون بإحداث «شرطة المقابر»

المقابر تتحول إلى فضاءات للشعودة وممارسة الجنس والسكر والقمار!

- نبش مقابر بمكناس واستخراج العظام من أجل الشعوذة
- قبور يتم هدمها وبيعها بعد حين
- 60 بالمائة من المقابر مملوءة
- المغرب في حاجة إلى 80 هكتارا سنويا تخصص للمقابر
- المغاربة لن يجدوا مكانا لدفن موتاهم في أفق 2020

التفاصيل ص: 6

باحثون يدقون ناقوس الخطر ويطالبون بإحداث «شرطة المقابر»

المقابر تتحول إلى فضاءات للشعودة وممارسة الجنس والسكر والقمار!

● ياسر المختوم

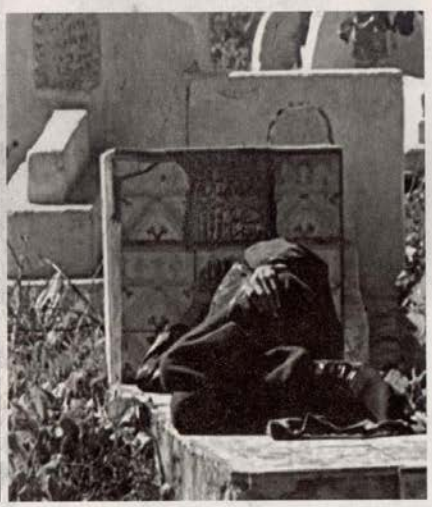

دق باحثون ومتخصصون ناقوس الخطر بخصوص وضع مقابر المسلمين بالمغرب، ووصفوه بـ«الكارثي»، وكشف المشاركون في البرنامج الحواري «بدون حرج»، الذي بثته قناة «مدي آ تيفي»، ليلة أول أمس، عن حالات لنبش مقابر المسلمين بعدد من المدن لأغراض الشعوذة، وتحول بعض المقابر إلى مكان آمن لممارسة الجنس والسكر ولعب القمار، بالإضافة إلى ظاهرة «تطبيق حُكم الإفراغ في حق الأموات»، وهدم قبورهم وبيعها بعد حين، كلما تأكد «السماسرة»، من أن أسرة الميت لم تعد تزور قبر فقيدها، واستعرض البرنامج من خلال ربورتاج مصور، حالة لإحدى الأسر التي هدم قبر أحد أقاربها لأزيد من مرة، بمقبرة لعلو بالرباط، تمهيدا لدفن جثة أخرى به، وتوقف البعض عند دور «مافيا العقار» في تكريس الوضع الحالي للمقابر، وطالب المتدخلون بإنشاء «شرطة المقابر» لتفادي العبث بالمقابر والجثث، وتخصيص يوم وطني للمقابر. وذهب البعض إلى الدعوة لتأسيس هيئة عليا لحماية مقابر المسلمين.

وتحدث جواد الكوهن، رئيس الجمعية المغربية للتكافل الاجتماعي والحفاظ على حرمة المقابر، عن توصل الجمعية بشكايات للمواطنين من مختلف المدن المغربية، بخصوص تعرض مقابر أسرهم للهدم بغرض إعادة دفن جثث أخرى بها، أو لأغراض الشعوذة، وقال «ضبطنا حالات لمشعوذات قدمن إلى إحدى المقابر وقدمن مبلغا للحراس من أجل القيام بأعمال شعوذة داخل المقبرة، وتم نبش عدد من القبور»، وبث البرنامج مشاهد لأحد القبور بمدينة مكناس، حيث تعرض للنبش واستخرجت منه العظام، وقال مسؤول بجمعية الحفاظ على حرمة المقابر بمكناس، إن العظام يتم استغلالها للشعوذة، واستغلت المشعوذات فضاء بالمقبرة تستقبل فيه الشابات غير المتزوجات، وبدت من خلال الربورتاج المصور مظاهر الشعوذة، منها ملابس داخلية ألقي بها جانبا.

وتوقف جواد الكوهن، عند حالات لمقابر انتهكت حرمتها، منها مقبرة بنسليمان، وقال إن مقاولا استحوذ عليها واستغلها كمشروع استثماري فلاحي، ثم مقبرة تحولت إلى محطة للوقود بطريق الجديدة، وكذا مقبرة بضواحي أسفي تحولت إلى مقلع للرمال، وأخرى بالحاجب غمرتها المياه وجرفت القبور بعظام جثثها، وذكر المتحدث أن الجمعية اتصلت بالسلطات المحلية بالحاجب تخبرها بالموضوع، يضيف الكوهن، «لكن الجواب كان هو الصمت الرهيب».

وبخصوص ظاهرة الاكتظاظ، قال جواد الكوهن، «60 بالمائة من مقابر المسلمين بالمغرب مملوءة ويجب أن تغلق»، مؤكدا أن المغرب في حاجة إلى 80 هكتارا سنويا تخصص للمقابر، وقال المتحدث، خلال البرنامج الحواري، أن هذا الرقم تم احتسابه بناء على نسبة وفيات المغرب والمساحة المخصصة للقبور ثم عدد سكان المغرب، مشيرا إلى أنه في أفق 2020، إن لم تتدارك السلطات المسؤولية الموقف، «لن يجد المغاربة مكانا لدفن موتاهم».

وشدد عبد الرحيم العطري، الباحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، على أن موضوع الاكتظاظ مرتبط بـ«مافيا العقار وبتدبير المجال والتصور القائم له»، وذكر أن مدنا جديدة تحدث دون أن تتضمن تصاميمها مقابر للمسلمين، وأضاف قائلا، «لأن التصور الذي عندنا هو أن الأرض يجب أن تنتج لنا الثروة، هنا يجب أن تتدخل الدولة التي تمنح أراضي بالمجان لشركات عملاقة دون إلزامها بإنشاء مقابر جديرة بكرامة المسلمين، في ظل انتشار الغابات الإسمنتية والتوسع العمراني غير المتحكم فيه والذي لا يضع اعتبارا لموتى المسلمين».

ودق عبد الرحيم العطري، ناقوس الخطر، وحذر من تجارة العظام بالمغرب، وقال «في بداية القرن الـ20، كانت هناك تجارة للعظام البشرية بالمغرب، بمعنى أن انتهاك المقابر كان منذ زمن بعيد، والذي تغير اليوم، هو أن الاستباحة والانتهاك اتسع إلى مجالات متعددة، لتمتد إلى ممارسات الشعوذة والجنس على الأموات»، وشدد العطري على أن المقابر تحولت اليوم إلى «الفضاء الآمن الذي لا تصل إليه أيدي الشرطة، لممارسة القمار والسكر»، ويرى الباحث في علم الاجتماع أن الانتهاك اليوم ارتفع لوجود «فقر وعوز في المجال القيمي»، وتساءل قائلا «لماذا مقابر غير المسلمين جميلة ومسيجة ومقابرنا يرثى لحالها؟».

وفي سياق متصل، دعا محمد الريسوني، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى إعادة التفكير في موضوع الجهات الوصية عن تدبير ملف المقابر بالمغرب، وقال «منذ عام 1976، حيث انتقل تدبير ملف المقابر إلى الجماعات المحلية بدل السلطات الدينية، لم نسجل إلا الفشل»، وشدد المتحدث على أن المطلوب هو «البحث عن البديل».

بدوره عبد الغني مندب، المتخصص في علم الاجتماع، شدد على أن الحل للخروج من الوضع الكارثي الذي توجد بها مقابر المسلمين، هو «الإرادة السياسية القوية»، وقال إن «هناك تمثل عند المسؤولين في أن العناية بمقابر المسلمين ليس من الأولويات، في بلد له حاجة للطرق والتعليم والتغطية الصحية..»، يضيف المتحدث، «بيد أن المقبرة مجال مفعم بالرمزية، وفي إطار المنهج المقارن، حين تدنس قبور الجنود المسلمين في فرنسا مثلا، ننتفض بينما عندما تدنس يوميا المقابر ببلدنا ولا من يحرك ساكنا».

المغرب يتفاعل مع توصيات «منديز» ضد التعذيب ويدعو المقرر الأممي إلى زيارة متابعة

بثقة يتفاعل المغرب مع التوصيات الأممية المقدمة إلى الرباط بشأن مناهضة التعذيب، في جنيف قدم السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال الإجراءات التي تم اتخاذها تفعيلا للتوصيات الأممية، والأبعد من ذلك دعا المقرر الأممي الذي سبق له أن زار المغرب العام الماضي إلى القيام بزيارة جديدة غرضها الوقوف على حصيلة ما تم إنجازه. وهو ما لقي استحسان خوان منديز الذي ثمن الخطوة المغربية في تعقيبه على تدخل المسؤول المغربي أمام المجلس الأممي لحقوق الإنسان.

أول أمس الإثنين قال عمر هلال بجنيف إنه يجدد «الالتزام الثابت والفعلي للمملكة بمكافحة التعذيب». وأضاف أمام مجلس حقوق الإنسان المنعقد في دورته الـ25، أن المغرب عازم على التعاون مع الآليات الأممية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، خاصة المساطر الخاصة التي يوفر فيها المغرب أفضل ظروف الزيارة.

وطمأن السفير المغربي، بعد عرض تقرير المقرر الخاص، أن «التوصيات التي صاغها منديز تحظى بكل الاهتمام اللازم لتنفيذها في إطار مخطط العمل الوطني لتفعيل التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان».

وقال إن المملكة ترحب أيضا بالحوار الذي تم إرساؤه في هذا الإطار عبر اجتماعي العمل اللذين عقدهما المسؤولون المغاربة مع الخبير الدولي والتقرير المرحلي الذي قدمه المغرب في يناير الماضي. وأبرز هلال أن «هذا الحوار سيتواصل مع المقرر خلال سنة 2014 بمناسبة الزيارة التي سيقوم بها للرباط للتباحث مع المسؤولين المغاربة بشأن تفعيل توصياته».

في تفاصيل المنجزات، استعرض الدبلوماسي المغربي سلسلة التدابير التي تعكس الالتزام الثابت والفعلي للمغرب في مكافحة التعذيب، بما في ذلك المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب والمشاركة في المبادرة الإقليمية التي تم إطلاقها الأسبوع الماضي في جنيف للترويج للمصادقة الكونية على هذه الأداة، بشراكة مع الدنمارك والشيلي وغانا وأندونيسيا.

وفيما قال السفير إنه يشاطر المقرر الخاص الرأي بشأن الدور الحاسم للطب الشرعي في المساهمة في إكساب الفعالية للتحقيق في ادعاءات التعذيب والمعاملة السيئة.

أضاف أن المغرب، وضمن روح توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ضاعف الجهود لتحسين خدماته في الطب الشرعي، خاصة في مجال تكوين الخبراء من أجل التحقيق في حالات التعذيب والمعاملة السيئة وفق المعايير الدولية، بما فيها تلك التي يتضمنها بروتوكول إسطنبول. كما أوضح أن وزارة العدل والحريات أودعت لدى الأمانة العامة للحكومة مشروع قانون حول الطب الشرعي كمهنة مواكبة للعدالة. وهو نص يتضمن إحداث مجلس وطني للطب الشرعي، وضمان استقلالية وحماية الأطباء الشرعيين وانفتاح المهنة على القطاع الخاص.

ولقيت رضاءات المسؤول المغربي تجاوبا من المقرر الأممي الخاص حول التعذيب خوان منديز، الذي عبر عن شكره للمغرب على «تعاونه وجهوده المتواصلة» الرامية إلى تفعيل التوصيات المتعلقة بمحاربة هذه الظاهرة. وأشاد منديز، لدى تقديمه لتقريره أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف، بتعاون المملكة مع المساطر الخاصة والآليات التي أرساها مجلس حقوق الإنسان الخاصة بالقضايا الموضوعاتية في العالم أو حول الوضعية الخاصة لبلد ما. وقال الخبير الدولي، الذي ثمن أيضا دعوة الحكومة له من أجل القيام بزيارة متابعة خلال سنة 2014 «أعبر عن شكري للمغرب لانفتاحه على التعاون المستقبلي». مبرزا تقريره حول الوضع في المملكة الذي قدمه السنة الماضية أمام مجلس حقوق الإنسان، «بروز ثقافة حقوق الإنسان»، معربا عن ارتياحه للسير الجيد لمهمته في المغرب، خاصة الولوج الحر لجميع أماكن الاحتجاز. وكتب خوان منديز قائلا إن «ثقافة حقوق الإنسان بصدد التطور ومختلف السلطات التي التقيتها أبانت عن إرادة سياسية»، معتبرا إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان «الجانب المؤسساتي الأهم في هذه الثقافة الصاعدة».

القسم السياسي

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعرض في جنيف التجربة المغربية

4/3/14

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الفترة من 11 إلى 14 مارس الجاري بجنيف، في أشغال الاجتماع ال27 للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وذكر بلاغ للمجلس، الاثنين، أن المشاركين في هذا الاجتماع، الذي سيحضره وفد من المجلس يترأسه محمد الصبار الأمين العام ويضم كلا من ة حورية إسلامي و إيلي البار عضوا المجلس، بالإضافة إلى أطر من المجلس، سيتدارسون مواضيع تهم "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدور الثاني للاستعراض الدوري الشامل" و"مسلسل اعتماد المؤسسات الوطنية من قبل لجنة التنسيق الدولية" و"مبادئ بلغراد حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات" و"خطط العمل الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان التي أوصى إعلان ومؤتمر فيينا لسنة 1993 الدول بوضعها وتنفيذها".

كما يضم جدول أعمال الاجتماع - يضيف البلاغ - تقديم تقرير الأنشطة والتقرير المالي للجنة التنسيق الدولية، والمصادقة على برنامج أنشطة اللجنة برسم سنة 2014 (المخطط الاستراتيجي والمخطط التنفيذي)، والقضايا المتعلقة بالتمويل، وتحديد مبلغ مساهمات الأعضاء المبنوية، وتعديل نظام اللجنة القانوني، وتجديد أعضاء المكتب وتقديم تقرير اللجنة الفرعية للاعتماد.

وسيتم على هامش هذا الاجتماع عقد لقاءات المجموعات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهي الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومنتدى اسيا- المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأمريكيتين.

من جهة أخرى، ستنظم الجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، التي يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على هامش اجتماع لجنة التنسيق الدولية، ورشة حول الاستعراض الدوري الشامل ستتناول محورين أساسيين، يقدم أولهما لمحة عامة عن الاستعراض الدوري الشامل (الإطار المفاهيمي والسياق التاريخي والمسارات والكيفيات) وتوجيهات عامة حول مسلسل إعداد التقارير في إطار الاستعراض من طرف الدول والمؤسسات الوطنية ومساهمات هذه الأخيرة في الاستعراض الدوري الشامل (تجربتا بوروندي والطوغو).

محمد الصبار

أما المحور الثاني فسيهم إعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل من خلال مناقشة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقاسم تجربتي المغرب ورواندا وكذا الوقوف عند إعداد التقارير والمداخلات التي يتم رفعها لمجلس حقوق الإنسان والدعم التقني في مجال الاستعراض الدوري.

وعلاوة على ذلك، سيتم، على هامش هذا الاجتماع، انعقاد اجتماع اللجنة المديرية للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي سبق أن اضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان برئاستها (2009 - 2011) بالإضافة إلى انعقاد الجمعية العامة للشبكة التي سيتم خلالها اعتماد تقرير الجمعية العامة السابقة المنعقدة باكرا (غانا) في 27 نونبر 2013 وتقديم ثلاثة إصدارات للشبكة هي "دور المؤسسات الوطنية في تدبير النزاعات وإحلال السلم" و"دور المؤسسة الوطنية الجنوب إفريقية في الوقاية من التعذيب" و"دليل حول التعذيب: إجراء التحقيقات والرصد وإعداد التقارير"، بالإضافة إلى تناول مشروع "قارة متحدة ضد التعذيب" المنجز من لدن الشبكة الإفريقية وجمعية مناهضة التعذيب. وفتح النقاش حول عقد منتدى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على هامش اجتماع اللجنة الإفريقية حول حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالإضافة إلى انتخاب ممثل الشبكة الإفريقية باللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية.

من جانب آخر، يشمل برنامج الاجتماع ال 27 للجنة التنسيق الدولية تنظيم ثلاثة لقاءات موازية حول مواضيع مؤشرات إعمال حقوق الإنسان وتعزيز قدرات الأطر العاملة في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الريادة وإعمال اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مصنف من طرف لجنة التنسيق الدولية ضمن الفئة (أ) باعتباره مؤسسة مطابقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، منذ سنة 2002 ، كما سبق للمجلس أن اضطلع برئاسة لجنة التنسيق الدولية سنتي 2002 و2003.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المغرب لا يدّعي أنه جنة حقوق الإنسان بل نموذج لتكريس ثقافة حقوق الإنسان

2/30/14

حمادي الغاري

زارت المغرب مؤخرا لجنة خبراء أمريكيين تمكنت خلالها من القيام بجولة ميدانية لمجموعة من المراكز السجنية. وتدخل جولة الملاحظين الأمريكيين في إطار التعاون بين المغرب والولايات المتحدة في هذا المجال، حيث تم وضع برنامج عمل يمتد على ثلاث سنوات، يشمل على الخصوص مسائل تتعلق بتحديد الحجج الإجرامية، وتصنيف وإدارة الأزمات وكذا الإدماج.

ولا شك أن اللجنة وقفت على واقع السجون بالمغرب، وظروف الاعتقال، وأخذت ما يكفي من المعلومات والمعطيات حول مسألة التعذيب التي اختارت بعض الأبواق أن تنفخ فيها بمناسبة الاجتماع الدوري لمجلس حقوق الإنسان بجنيف لغاية في نفوس الذين يحددون توقيت الأجندة والمواضيع التي يجب النبش فيها من أجل الإساءة إلى المغرب.

تزامنت هذه الجولة مع إعلان خوان منديز، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب، أمام أكبر تجمع دولي لحقوق الإنسان بجنيف، عن تشكراته للمغرب لما أظهره من تعاون وجهود مستمرة في محاربة التعذيب، مشيرا في نفس الوقت إلى سعي المملكة الحثيث لوضع التوصيات ذات الصلة مع محاربة التعذيب موضع التنفيذ.

لم يكن إعلان خوان منديز مجرد انطباع يعبّر عنه، بل حقائق جاءت في تقرير قدمه أمام مجلس حقوق الإنسان الأممي بجنيف. ومن المعلوم أن التقرير لا يتم إلا على أساس معطيات وبيانات ولقاءات وزيارات ميدانية، وليس على ارتسامات يدوّنها المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب في مكتبه. لذلك جاء التعبير عن ارتياحه للجهود التي يبذلها المغرب على هذا المستوى تتويجا لدراسات معمّقة وزيارات متتالية للمغرب للوقوف على واقع الحال، فكانت الإشادة بالتعاون المغربي مع الإجراءات الخاصة والميكانيزمات المحددة من طرف مجلس حقوق الإنسان حول قضايا موضوعية في العالم أو حول وضعية خاصة لبلد.

خوان منديز خبير دولي يحظى بثقة الأمم المتحدة، ولا يمكن أن يقدّم تقريرا، أمام العالم، لا يستند على أساس، وهو التقرير الذي أرفقه بتحية خاصة للمملكة المغربية من أجل التزامها بالتعاون المستقبلي إلى جانب الإشادة بدعوة الرباط لزيارة فريق الخبراء حول التعذيب للمغرب.

المغرب لم يتحدث أو زعم يوما أنه «جنة حقوق الإنسان»، بل إنه قام بمجهود ملموس على صعيد تحسين حقوق الإنسان من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة وما قامت به من مبادرات لجبر الضرر، وعلى صعيد تفعيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتمكينه من جميع الوسائل والشروط التي تسمح له بالقيام بدوره الحقوقي، وبإنشاء مكاتب جهوية في مختلف أنحاء البلاد، وبإدخال ثقافة حقوق الإنسان في البرامج المدرسية وفي الحياة العامة، ودعوة المنظمات الحقوقية الأممية والدولية بزيارة المغرب، وهو الشيء الذي كان موضوع إشادة خاصة من طرف خوان منديز الذي فتحت أمامه جميع الأبواب للقاء المعتقلين ومراكز الاعتقال.

إن تحسّن حقوق الإنسان لا يمكن أن يتم بدون القيام بمجهود ملموس ومبادرات عملية. وهذا يتطلب وقتا كما يتطلب تهييء الشروط والظروف الملائمة لإنجاز ما ينبغي إنجازه، وكذا وجود إرادة سياسية حقيقية تتطلع إلى طيّ ملف التجاوزات والانتهاكات ضد حقوق الإنسان، إلى جانب حصول تراكمات وخبرات جمّة على هذا الصعيد. حينها يمكن الحديث عن ثقافة حقوق الإنسان وليس عن الجنّة. وفي هذا الاتجاه يشقّ المغرب طريقه بإصرار وثقة.

الحديث عن الحقوق لابد أن يكون مرتبطا بالحديث أيضا عن الواجبات، لأن المواطنة الحقّة تفرض أن تسير الحقوق والواجبات في خط متوازٍ ومتوازن، مما يضمن تحقيق المزيد من المكتسبات والمنجزات. أما الذين يتشدقون بوجود «جنة لحقوق الإنسان» لديهم، فليس بينهم وبين هذه الحقوق أية علاقة بل هي بعيدة عنهم بعد السماء عن الأرض. أما الحديث عن «الجنّة» فيبقى مجرد هذيان سياسي يعطي الدليل على مستوى الخرف والوهن السياسي الذي أصاب البعض حتى أصبح لا يعلم من بعد علم شيئا.

المغربية الصحراء

المقرر الأممي الخاص حول التعذيب يثمن الالتزام الثابت والفعلي للمغرب في مكافحة الظاهرة

رحب المغرب، أول أمس الاثنين، بجنيف، بالتفاعل البناء مع المقرر الأممي الخاص حول التعذيب، مجددا التأكيد على الالتزام الثابت والفعلي للمملكة بمكافحة التعذيب.

وأكد السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، متحدثا أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ25، مجددا عزم المملكة التعاون مع الآليات الأممية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، خاصة المساطر الخاصة، التي يوفر فيها المغرب أفضل ظروف الزيارة.

وطمأن السفير المغربي، بعد عرض تقرير المقرر الخاص، أن "التوصيات التي صاغها مينديز تحظى بكل الاهتمام اللازم لتنفيذها في إطار مخطط العمل الوطني لتفعيل التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان".

وقال إن المملكة ترحب، أيضا، بالحوار الذي تم إرساؤه في هذا الإطار عبر اجتماعي العمل، اللذين عقدهما المسؤولون المغاربة مع الخبير الدولي والتقرير المرحلي الذي قدمه المغرب في يناير الماضي.

وأبرز هلال أن "هذا الحوار سيتواصل مع المقرر خلال سنة 2014، بمناسبة الزيارة التي سيقوم بها للرباط للتباحث مع المسؤولين المغاربة بشأن تفعيل توصياته".

واستعرض في هذا السياق سلسلة من التدابير التي تعكس الالتزام الثابت والفعلي للمغرب في مكافحة التعذيب، بما في ذلك المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب والمشاركة في المبادرة الإقليمية التي تم إطلاقها الأسبوع الماضي في جنيف للترويج للمصادقة الكونية على هذه الأداة، بشراكة مع الدنمارك والشيلي وغانا وأندونيسيا.

وقال السفير إنه يشاطر المقرر الخاص الرأي بشأن الدور الحاسم للطب الشرعي في المساهمة في إكساب الفعالية للتحقيق في ادعاءات التعذيب والمعاملة السيئة.

وأضاف أن المغرب، وضمن روح توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ضاعف الجهود لتحسين خدماته في الطب الشرعي، خاصة في مجال تكوين الخبراء من أجل التحقيق في حالات التعذيب والمعاملة السيئة وفق المعايير الدولية، بما فيها تلك التي يتضمنها بروتوكول إسطنبول.

وأوضح أن وزارة العدل والحريات أودعت لدى الأمانة العامة للحكومة مشروع قانون حول الطب الشرعي كمهنة مواكبة للعدالة.

ويتضمن النص إحداث مجلس وطني للطب الشرعي، وضمان استقلالية وحماية الأطباء الشرعيين وانفتاح المهنة على القطاع الخاص.

كما أعرب هلال عن شكره للمقررة الخاصة حول وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان، مارغريت سيكاغيا، عن جهودها المبذولة عبر 12 تقريرا موضوعاتيا موجها للتعريف بدور المدافعين عن حقوق الإنسان والصعوبات التي يواجهونها.

وذكر، في هذا الصدد، أن المملكة اتخذت، على ضوء الأهمية التي توليها للمجتمع المدني، الإجراءات اللازمة على المستوى التشريعي التي ترسي مناخا ملائما للدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة مع توفر إطار قانوني ومؤسساتي إداري ينظم أعمال النهوض بحقوق الإنسان.

وأشار هلال إلى أن المغرب أضحى يتوفر منذ 2011 على مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس، وتحظى بالاستقلالية والمصداقية المطلوبتين للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها.

وأبرز أن الوفد المغربي يتقاسم الرأي مع المقررة الخاصة حول الدور الذي على المدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم القيام به لتحسين إطار عملهم، والمهنية والأخلاقيات، التي ينبغي عليهم إظهارها أثناء ممارسة أنشطتهم.

وأوضح هلال أن "المدافع عن حقوق الإنسان لا يمكنه أن يضع نفسه فوق القانون ولا يمكنه بأي حال التحرر من التزاماته كمواطن"، معتبرا أن عليه التحلي بالشفافية والمصداقية وتفادي تسييس حقوق الإنسان أو توظيفها لأغراض حزبية.

وكان المقرر الأممي الخاص حول التعذيب، خوان مينديز، عبر، أول أمس الاثنين، عن شكره للمغرب على "تعاونه وجهوده المتواصلة" الرامية إلى تفعيل التوصيات المتعلقة بمحاربة هذه الظاهرة.

وأشاد مينديز، لدى تقديمه تقريره أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف، بتعاون المملكة مع المساطر الخاصة والآليات التي أرساها مجلس حقوق الإنسان الخاصة بالقضايا الموضوعاتية في العالم أو حول الوضعية الخاصة لبلد ما.

وقال الخبير الدولي، الذي ثمن، أيضا، دعوة الحكومة له من أجل القيام بزيارة متابعة خلال سنة 2014 "أعبر عن شكري للمغرب لانفتاحه على التعاون المستقبلي".

وأبرز المقرر الأممي في تقريره حول الوضع في المملكة، الذي قدمه السنة الماضية أمام مجلس حقوق الإنسان، "بروز ثقافة حقوق الإنسان"، معربا عن ارتياحه للسير الجيد لمهمته في المغرب، خاصة الولوج الحر لجميع أماكن الاحتجاز.

وكتب خوان مينديز أن "ثقافة حقوق الإنسان بصدد التطور ومختلف السلطات التي التقيتها أبانت عن إرادة سياسية"، معتبرا إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان "الجانب المؤسساتي الأهم في هذه الثقافة الصاعدة".

http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=182265

الصباح
يومية مغربية شاملة

اليزمي يعيد تكوين رجال الشرطة في حقوق الإنسان

4324/8

لن تقتصر المدارك الحقوقية لرجال الشرطة على مقررات المعهد الملكي للشرطة، إذ دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط ببرنامج تكوين مستمر وسع دائرة إعادة التكوين، لتشمل بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، مجالات التنمية البشرية ومستلزمات تكريس سياسة القرب من المواطنين.

وينتظر أن يبدأ البرنامج من الأقاليم الجنوبية، إذ أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن المجلس بصدد بلورة برنامج للتكوين في مجالي حقوق الإنسان والثقافة الحسانية، سيتم تنفيذه خلال الأسابيع المقبلة لفائدة ضباط الشرطة بالأقاليم الجنوبية.

وأوضح اليزمي في كلمة ألقاها، الأحد الماضي بالعيون، على هامش الدورة التكوينية التي تنظم لفائدة المكونين من رجال الأمن الوطني، على مستوى ولاية أمن العيون بشراكة مع المجلس الجهوي لحقوق الإنسان العيون-السمارة، أن هناك التقاء في مفهوم حماية حقوق الإنسان بين رجال الأمن الذين يسهرون على حماية أمن وممتلكات الأشخاص، وضمان احترامها وأسرة القضاء والحقوقيين الذين يراقبون مدى احترام هذه الحقوق، مؤكدا على أن ضمان احترام حقوق الإنسان مهمة يقتسمها القضاء ورجال الأمن والحقوقيون.

وشدد اليزمي على أن الدورة التكوينية في مجال حقوق الإنسان، التي تنظم لفائدة رجال الأمن بالعيون، "بادرة هامة من المديرية العامة للأمن الوطني لتكريس ثقافة حقوق الإنسان في صفوف رجال الامن في أفق تتويجها بتوقيع اتفاقية شراكة بينها وبين المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وكشفت رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن برنامج الدورة يهدف إلى تكوين المكونين من خلال ورشات تدريب مكثفة في حقوق الإنسان والثقافة الحسانية، على أساس أن يعمم المكونون خبرتهم وتكوينهم على كل رجال ونساء الأمن الوطني في المنطقة، موضحا أن "الإدارة العامة للأمن الوطني لها طموح لتعميق مفهوم الشرطة المواطنة التي تحترم المواطنين وتقف إلى جانب الضحية".

من جهته، أوضح عبد العالي زراد، والي أمن العيون أن الدورة التكوينية تندرج في إطار الإستراتيجية التي سطرتها المديرية العامة للأمن الوطني، بهدف تأهيل رجال الشرطة والرفع من قدراتهم المهنية والعلمية.

كما أوضح زراد أن هذه الدورة تتوخى إرساء ثقافة حقوق الإنسان وتنمية ممارسة التواصل ومواكبة التغيرات الهامة التي يعرفها المغرب، خاصة في مجال التنمية البشرية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ونهج سياسة القرب من المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن مناهج التكوين على حقوق الإنسان بالمعهد الملكي للشرطة تشمل فصلا خاصا بالمصادر الدولية لحقوق الإنسان، ومنها "اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية"، والبروتوكول الاختياري الملحق بها، بالإضافة إلى المقتضيات القانونية الخاصة ذات الصلة، والمضمنة على وجه الخصوص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذا مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.كما يتضمن المقرر الحقوقي بالمعهد فصلا خاصا بالآليات القانونية الوطنية لمناهضة التعذيب، ومنها آلية الحماية المتمثلة في المؤاخذة عن جناية التعذيب، وما يلحق بها من جرائم شطط الموظفين في استعمال السلطة.

ياسين قطيب

تنظيم النسخة الأولى لجائزة الصحافة بالعيون

العيون: دليل لحسن 93 78/6

تثمينا للأعمال و المجهودات المبذولة للنهوض والتعريف بالثقافة الحسانية عبر وسائل الاعلام المحلية و الوطنية نظم نادي الصحافة بمدينة العيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون - السمارة النسخة الاولى لجائزة الصحراء للصحافة بحضور شخصيات وازنة من مختلف المجالات.

وجوه إعلامية وفنية وحقوقية ورياضية وجمعوية، لتأمت خلال هذا الحفل الختامي لجائزة الصحراء للصحافة التي تقام لأول مرة بالاقاليم الجنوبية ،مشاركة إعلامية متعددة بمختلف تلاوينها سواء في الصورة أو الاذاعة أو التلفزيون إلى جانب الصحافة المكتوبة الورقية منها و الالكترونية في بادرة تعد فريدة من نوعها لتنافس بين مختلف الاعمال الاعلامية المقدمة حول الثقافة الحسانية.

هذا الحفل كان مناسبة ايضا تم عبرها الاحتفال بالعديد من الاعمال و المنتجات الاعلامية من خلال تكريم القائمين عليها عرفانا من اللجنة الساهرة على هذه المسابقة بقيمة المجهودات الاعلامية المبذولة للنبش في ثقافة مجتمع "البيظان" و التعريف بها حتى لا تدخل طي النسيان

و خلال هذا الحفل الساهر تم تتويج الفائزين بجائزة الصحراء للصحافة في الأصناف السالفة الذكر.هذه الجائزة التي اعتبرها العديد من المتتبعين بادرة متميزة على الصعيد الوطني لتثمين الموروث الثقافي الحساني من خلال الاعلام العمومي و المستقل.

القلم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بجنيف في أشغال اجتماع لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الفترة من 11 إلى 14 مارس الجاري بجنيف، في أشغال الاجتماع ال27 للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وذكر بلاغ للمجلس، أن المشاركين في هذا الاجتماع، الذي سيحضره وفد من المجلس يترأسه السيد محمد الصبار الأمين العام ويضم كلا من السيدة حورية إسلامي والسيد إيلي الباز عضوا المجلس، بالإضافة إلى أطر من المجلس، سيتدارسون مواضيع تهم «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدور الثاني للاستعراض الدوري الشامل» و«مسلسل اعتماد المؤسسات الوطنية من قبل لجنة التنسيق الدولية» و«مبادئ بلغراد حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات» و«خطط العمل الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان التي أوصى إعلان ومؤتمر فيينا لسنة 1993 الدول بوضعها وتنفيذها».

كما يضم جدول أعمال الاجتماع – يضيف البلاغ – تقديم تقرير الأنشطة والتقرير المالي للجنة التنسيق الدولية، والمصادقة على برنامج أنشطة اللجنة برسم سنة 2014 (المخطط الاستراتيجي والمخطط التنفيذي)، والقضايا المتعلقة بالتمويل، وتحديد مبلغ مساهمات الأعضاء السنوية، وتعديل نظام اللجنة القانوني، وتجديد أعضاء المكتب وتقديم تقرير اللجنة الفرعية للاعتماد.

وسيتم على هامش هذا الاجتماع عقد لقاءات المجموعات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهي الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومنتدى آسيا- المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأمريكيتين.

من جهة أخرى، ستنظم الجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، التي يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على هامش اجتماع لجنة التنسيق الدولية، ورشة حول الاستعراض الدوري الشامل ستتناول محورين أساسيين، يقدم أولهما لمحة عامة عن الاستعراض الدوري الشامل (الإطار المفاهيمي والسياق التاريخي والمسارات والكيفيات) وتوجيهات عامة حول مسلسل إعداد التقارير في إطار الاستعراض من طرف الدول والمؤسسات الوطنية ومساهمات هذه الأخيرة في الاستعراض الدوري الشامل (تجربتا بوروندي والطوغو).

أما المحور الثاني فسيهم إعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل من خلال مناقشة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقاسم تجربتي المغرب ورواندا وكذا الوقوف عند إعداد التقارير والمداخلات التي يتم رفعها لمجلس حقوق الإنسان والدعم التقني في مجال الاستعراض الدوري.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مصنف من طرف لجنة التنسيق الدولية ضمن الفئة (أ) باعتباره مؤسسة مطابقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، منذ سنة 2002 ، كما سبق للمجلس أن اضطلع برئاسة لجنة التنسيق الدولية سنتي 2002 و2003 .

فريق خبراء أمريكي يزور أربعة سجون مغربية

المغرب يرحب بالتفاعل البناء مع المقرر الأممي الخاص بقضايا مكافحة التعذيب

الرباط ‘القدس العربي’: رحب المغرب بالتفاعل البناء مع المقرر الأممي الخاص حول التعذيب خوان مينديز، مجددا التأكيد على الالتزام الثابت والفعلي بمكافحة التعذيب.

وأكد السفير عمر هلال الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة امام مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ25، عزم بلاده التعاون مع الآليات الأممية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، خاصة الاجراءات التي يوفر فيها المغرب أفضل ظروف الزيارة لممثلي هيئات الامم المتحدة للاطلاع على تفعيل المغرب لتوصيات هذه الهيئات بشأن حقوق الانسان.

وعبر المقرر الأممي الخاص حول التعذيب خوان مينديز، اول امس الإثنين، عن شكره للمغرب على ‘تعاونه وجهوده المتواصلة’ الرامية إلى تفعيل التوصيات المتعلقة بمحاربة ظاهرة التعذيب.

وأشاد مينديز، لدى تقديمه لتقريره أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف، بتعاون المغرب مع الاجراءات الخاصة والآليات التي أرساها مجلس حقوق الإنسان الخاصة بالقضايا الموضوعاتية في العالم أو حول الوضعية الخاصة لبلد ما.

وأبرز المقرر الأممي، في تقريره حول الوضع في المغرب الذي قدمه السنة الماضية أمام مجلس حقوق الإنسان، ‘بروز ثقافة حقوق الإنسان’، معربا عن ارتياحه للسير الجيد لمهمته في المغرب، خاصة الولوج الحر لجميع أماكن الاحتجاز.

وقال خوان مينديز أن ‘ثقافة حقوق الإنسان بصدد التطور ومختلف السلطات التي التقيتها أبانت عن إرادة سياسية’، معتبرا إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ‘الجانب المؤسساتي الأهم في هذه الثقافة الصاعدة’.

وأكد السفير المغربي عمر بوهلال، بعد عرض تقرير المقرر الخاص، أن ‘التوصيات التي صاغها السيد مينديز تحظى بكل الاهتمام اللازم لتنفيذها في إطار مخطط العمل الوطني لتفعيل التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان’.

وقال إن بلاده ترحب أيضا بالحوار الذي تم إرساؤه في هذا الإطار عبر اجتماعي العمل اللذين عقدهما المسؤولون المغاربة مع الخبير الدولي والتقرير المرحلي الذي قدمه المغرب في كانون الثاني/ يناير الماضي.

وأبرز هلال أن ‘هذا الحوار سيتواصل مع المقرر خلال سنة 2014 بمناسبة الزيارة التي سيقوم بها للرباط للتباحث مع المسؤولين المغاربة بشأن تفعيل توصياته’.

وقال إنه يشاطر المقرر الخاص الرأي بشأن الدور الحاسم للطب الشرعي في المساهمة في إكساب الفعالية للتحقيق في ادعاءات التعذيب والمعاملة السيئة.

وأضاف أن المغرب، وضمن روح توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ضاعف الجهود لتحسين خدماته في الطب الشرعي، خاصة في مجال تكوين الخبراء من أجل التحقيق في حالات التعذيب والمعاملة السيئة وفق المعايير الدولية، بما فيها تلك التي يتضمنها بروتوكول إسطنبول وأن وزارة العدل والحريات المغربية اعدت مشروع قانون حول الطب الشرعي كمهنة مواكبة للعدالة.

ويتضمن النص إحداث مجلس وطني للطب الشرعي، وضمان استقلالية وحماية الأطباء الشرعيين وانفتاح المهنة على القطاع الخاص.

من جهة اخرى أعلنت إدارة السجون المغربية أن فريق خبراء أمريكي قام، خلال الفترة ما بين 24 شباط/ فبراير الماضي و5 اذار/ مارس الجاري، بزيارة ميدانية لأربعة سجون وعقد لقاءات مع مختلف مسؤولي الادارة حيث ضم الوفد الأمريكي كلا من ماك كلينتوك جوديث مسؤولة بالمكتب الدولي لمكافحة المخدرات والتعاون الأمني بشمال إفريقيا، وستولوورثي دونالد وكينيث براز المستشاران في مجال السجون.

وقال بلاغ المندوبية العامة للسجون واعادة الادماج إنّ هذه الزيارة تندرج في إطار التعاون القائم بين المغرب والولايات المتحدة في المجال السجني، وتم إعداد برنامج تعاون ومخطط عمل دقيق في أفق إنهائه خلال الثلاث سنوات المقبلة، يتمحور حول إعداد دلائل إجرائية والتصنيف وتدبير الأزمات والإدماج.

http://www.alquds.co.uk/?p=142532

الداخلة : تسليم بطائق الإقامة للأجانب المقيمين بالمغرب

تم اليوم بالداخلة تسليم بطائق الإقامة للمستفيدين الأوائل على مستوى جهة وادي الذهب لكويرة من العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية غير قانونية.

واستفاد من هذه العملية اربعة اشخاص سلمهم والي الجهة عامل اقليم وادي الذهب السيد لمين بنعمر بطائق الإقامة خلال حفل حضره بالخصوص ، رؤساء المصالح الامنية ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة اوسرد وعدة فعاليات محلية. وسويت ملفات هؤلاء المستفيدين الاربعة من بين 11 ملفا تم ايداعها بمكتب الاجانب بولاية جهة وادي الذهب لكويرة بقصد الحصول على بطائق الاقامة، رفض سبعة منها لعدم توفرها على المعايير القانونية المطلوبة.

واجمع المستفيدون من بطائق الإقامة واحد منهم من كوريا الجنوبية فيما الثلاثة الاخرون من موريتانيا ومن بينهم سيدة ، بهذه المبادرة الانسانية التي تم اطلاقها وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

واعربوا في تصريحات للصحافة عن سعادتهم بالحصول على بطائق الاقامة التي تسوي وضعيتهم كمهاجرين، وتسمح لهم بممارسة انشطتهم في ظروف عادية وتساعدهم في حياتهم المهنية والأسرية .

يذكر أن المغرب أطلق ، ما بين فاتح يناير الماضي وإلى غاية 31 دجنبر 2014، عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب، والتي تندرج في إطار التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالسياسة الجديدة للهجرة بالمملكة.

http://kafapresse.com/index.php?ida=20939

MES DROITS, MON AVENIR
حُقُوقِي، مُسْتَقْبَلِي
DU 13 AU 23 FÉVRIER 2014
من 13 إلى 23 فبراير
شكرا لكل من ساهم
في إسماع صوت الأطفال
على إثر النجاح الذي لقيه الرواق المشترك بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وبدعم من منظمة اليونسيف، بالدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب والذي أختير له كشعار «حقوقي مستقبلي» يتقدم المنظمون بخالص عبارات الشكر والإمتنان إلى كل الشركاء والمؤطرين والمتطوعين الذين ساهموا بمجهوداتهم في إنجاح هذه المشاركة. وللتذكير فإن الرواق المشترك قد شهد تنظيم أزيد من 70 نشاطا طيلة 10 أيام التي استغرقها المعرض ساهم في تأطيرها 150 من الكفاءات، وتعبىء لها أزيد من 100 جمعية استفاد منها نحو 20 ألف طفلا وطفلة، وذلك احتفاء بتكريس الدستور الجديد للمملكة لحقوق الطفل وكذا باتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها المجتمع الدولي سنة 1989 وصادق عليها المغرب سنة 1993، فإلى كل هؤلاء جميعا، وإلى كافة الزائرات والزوار خالص شكرنا وتقديرنا.
unicef
ICPC
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Central Authority For Corruption Prevention
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
إدريس اليزمي
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
عبد السلام أبو درار
رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
زربجينا دو دوميتيسيس
ممثلة اليونيسف بالمغرب
www.cndh.ma

2557

أزيلال

7/854

الملتقى الإقليمي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان يختتم أشغاله بأزيلال

أزيلال - ل. أ

احتضن مركز الملتقيات والتكوينات بأزيلال يوم السبت الماضي، الملتقى الإقليمي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من طرف النسيج الجمعوي التنموي بإقليم أزيلال وبدعم من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وبشراكة وتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة ونيابة وزارة التربية الوطنية بأزيلال.

ودعا المشاركون في أشغال الملتقى سالف الذكر إلى تفعيل توصيات الدورات التكوينية التي سبق تنظيمها من طرف النسيج الجمعوي التنموي بإقليم أزيلال لفائدة أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان للمؤسسات التعليمية، من أجل تقوية ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المتعلمين، كما شدد المشاركون في ملتقى أندية التربية على المواطنة، على المساهمة في تقوية قدرات الفاعلين الجمعويين في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز انخراطهم في مجال المرافعة على قضايا حقوق الإنسان.

وناقشت الفعاليات الحاضرة في الملتقى الحقوقي تكوين المجتمع المدني من أجل مسايرة أهداف مشروع تفعيل أندية حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، وما يروم إليه من تشجيع إشاعة الثقافة الحقوقية في المجتمع والمؤسسات التعليمية بشكل خاص، وأشارت الفعاليات المشاركة في ملتقى أندية التربية على المواطنة بأزيلال، إلى أن طريقة أجرأتها ستتم عبر تكوين الفاعلين في الأندية على التربية على المواطنة، على اعتبار المدرسة الفضاء الأساسي لتفعيل هذه القيم وتأسيس مدرسة الاحترام.

وتطرق المتدخلون إلى الأبعاد التربوية والمضامين القيمية لعمل الأندية داخل المؤسسات التعليمية كتفعيل لتوصيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين، والهدف الاستراتيجي داخل المؤسسات التربوية، الذي سيستفيد منه ما يقارب 8 ملايين تلميذ وتلميذة بكافة تراب المملكة، سينجز في 12 شهرا، بغلاف مالي يناهز 195 ألف درهم، ينتظر أن تعزز انخراط الفاعلين الجمعويين في مجال المرافعة على قضايا حقوق الإنسان، وتمكين منشطي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية من آليات وأدوات التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

السيد إدريس اليزمي يعرض في لندن التجربة المغربية في مجال حقوق الانسان

و.م.ع | 11.03.2014 | 23h30

شارك 0 غرّد Like 0 +1 0 أضف تعليق (0)

لندن/11 مارس 2014/ومع/ بدأ رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي، اليوم الثلاثاء زيارة عمل للندن تستمر يومين.

ويجري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال هذه الزيارة مباحثات مع عدد من الفاعلين السياسيين وقياديين برلمانيين بريطانيين إلى جانب مسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية.

وتشكل هذه اللقاءات، مناسبة للسيد اليزمي لاستعراض المنجزات التي حققتها المملكة في مجال الديمقراطية التشاركية والنهوض بحقوق الانسان، إلى جانب التعريف بالإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين.

كما ستتطرق المباحثات المغربية البريطانية، إلى الأوراش التنموية الكبرى بالمملكة وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وكذا مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام من خلال المؤسسات والآليات الدستورية الجديدة.

http://www.menara.ma/ar/2014/03/11/1064950-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

السيد إدريس اليزمي يعرض في لندن التجربة المغربية في مجال حقوق الانسان

و.م.ع | 11.03.2014 | 23h30

شارك 0 غرّد Like 0 +1 0 أضف تعليق (0)

لندن/11 مارس 2014/ومع/ بدأ رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي، اليوم الثلاثاء زيارة عمل للندن تستمر يومين.

ويجري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال هذه الزيارة مباحثات مع عدد من الفاعلين السياسيين وقياديين برلمانيين بريطانيين إلى جانب مسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية.

وتشكل هذه اللقاءات، مناسبة للسيد اليزمي لاستعراض المنجزات التي حققتها المملكة في مجال الديمقراطية التشاركية والنهوض بحقوق الانسان، إلى جانب التعريف بالإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين.

كما ستتطرق المباحثات المغربية البريطانية، إلى الأوراش التنموية الكبرى بالمملكة وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وكذا مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام من خلال المؤسسات والآليات الدستورية الجديدة.

http://www.menara.ma/ar/2014/03/11/1064950-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي في زيارة عمل للندن

أعجبني 1 غرد 0 +1 8+ 0
إرسال

الشمال ميديا:

بدأ رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي، اليوم الثلاثاء زيارة عمل للندن تستمر يومين.

ويجري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال هذه الزيارة مباحثات مع عدد من الفاعلين السياسيين وقياديين برلمانيين بريطانيين إلى جانب مسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية.

وتشكل هذه اللقاءات، مناسبة للسيد اليزمي لاستعراض المنجزات التي حققتها المملكة في مجال الديمقراطية التشاركية والنهوض بحقوق الانسان، إلى جانب التعريف بالإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين.

كما ستتطرق المباحثات المغربية البريطانية، إلى الأوراش التنموية الكبرى بالمملكة وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وكذا مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام من خلال المؤسسات والآليات الدستورية الجديدة.

http://www.chamalmedia.com/2014/03/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A/

احترام حقوق الإنسان مهمة يقتسمها القضاء ورجال الأمن والحقوقيون

132/195

إدريس اليزمي

دورة تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة 150 إطارا أمنيا بالأقاليم الجنوبية

نظمت بثكنة التدخل السريع بالعيون وأطرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان

13/3/2022

صحيفة الناس

في إطار سياسة الانفتاح التي تنهجها المديرية العامة للأمن الوطني، وحرصا منها على ترسيخ مبادئ الحكامة الأمنية داخل مصالحها، وسعيا منها إلى تكريس ثقافة حقوق الإنسان عند الموظف الشرطي، نظمت ولاية الأمن بالعيون، في إطار فعاليات دورة تكوين المكونين لفائدة الأطر الأمنية بالأقاليم الجنوبية للمملكة، صباح يوم الأحد الماضي لقاء تواصليا سطر له كهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وهي الدورة التي ستمتد إلى 22 مارس الجاري.

اللقاء الذي انعقد بثكنة مجموعة التدخل السريع بالمدينة، ترأسه والي أمن العيون الذي كان مرفوقا برئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، إضافة إلى المسؤولين عن مختلف المصالح الأمنية بالعيون، وبحضور 150 إطارا وموظفا يمثلون مصالح الأمن الوطني. اللقاء شارك فيه أيضا رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لكليميم-طانطان، إضافة إلى المدير التنفيذي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة.

في البداية تناول الكلمة والي أمن العيون التي رحب من خلالها بالحضور، وأكد على أن المديرية العامة للأمن الوطني انخرطت في مسلسل صون حقوق الإنسان الذي حدا بها إلى مسايرة هذا التطور باعتماد مناهج تكوينية ومقررات بيداغوجية تهدف إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لدى أطر وموظفي الأمن، مشيرا إلى أن المديرية العامة للأمن الوطني تسهر على تطبيق الترسانة القانونية والحقوقية لتأهيل الجهاز للقيام بمهامه بمراعاة معايير الحفاظ على الحقوق الفردية وحماية الحريات الجماعية، داعيا الجسم الإعلامي ومؤسسات المجتمع المدني إلى المشاركة في تحقيق الحكامة الأمنية.

وفي مداخلته، وجه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبارات الشكر لكافة أطر وموظفي الأمن الوطني، وبالتحديد أطر وموظفي ولاية أمن العيون التي وقع عليها الاختيار من أجل إخراج هذا النشاط إلى حيز الوجود عبر لقاء تواصلي يجمع في طياته المنظومتين الأمنية والحقوقية، مبرزا أن أفراد القوات العمومية هم الركيزة الأساسية في الحفاظ على أرواح الأفراد وممتلكاتهم من منظور يحترم حقوق الإنسان، معتبرا أن المغرب اختار السير في طريق إصلاح المنظومة الحقوقية عبر تكريس مفهوم الديمقراطية، داعيا إلى الوعي بالتعددية الثقافية المغربية وفقا لبنود دستور المملكة.

أما كلمة المراقب العام عبد الله منتصر من المفتشية العامة للأمن الوطني فتمحورت حول أهمية الدورة التكوينية التي تسهر عليها أطر المديرية العامة والتي جاءت كتفعيل للعناية بحقوق الإنسان من خلال الممارسة الشرطية، والساعية (أي الدورة التكوينية) إلى توطيد آدبيات المهنة الشرطية وتكريس مفهوم التواصل وانفتاح مرفق الأمن الوطني على المجتمع المدني.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الدورة التكوينية قد انطلقت يوم 24 فبراير الماضي، وهي دورة تكوينية لفائدة المكونين الشرطيين، الذي سيباشرون مهام التكوين في صفوف موظفي الأمن بالأقاليم الجنوبية للمملكة مباشرة بعد انتهاء الحلقات التكوينية للدورة. كما تجدر الإشارة إلى أن التكوين المستمر لفائدة موظفي الأمن الوطني التابعين لولاية أمن العيون يشمل جميع التخصصات الشرطية من شرطة قضائية وأمن عمومي وشرطة استعلام، إضافة إلى مواد لها علاقة بممارسات حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة والتواصل والانفتاح على وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي ليلي

Laâyoune

Les cadres de la Sûreté nationale formés aux droits de l'Homme

DNCR à Laâyoune Mohamed Laâbid
mlaabid@aujourdhui.ma

Les formateurs de la Sûreté nationale de la préfecture de police de Laâyoune ont bénéficié, le week-end dernier, d'une seconde session de formation en présence du président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Initiée par la préfecture de police de Laâyoune, en partenariat avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara, cette session de formation est la deuxième du genre organisée au profit du corps de police au niveau de la région de Laâyoune-Boujdour-Sakia El Hamra.

Dans une allocution prononcée à l'occasion, M. El Yazami a souligné que la notion de protection des droits de l'Homme est présente dans les missions assumées par la Sûreté nationale, la justice et les militants associatifs, chacun selon son domaine. Il a, par ailleurs, loué cette session de formation qui porte, entre autres, sur le domaine des droits de l'Homme, la qualifiant d'initiative importante de la part de la Direction générale de la sûreté nationale (DGSN), pour la consécration de la culture des droits de l'Homme dans les rangs des éléments de la police, et qui intervient à l'horizon d'un accord de partenariat entre le CNDH et la DGSN en la matière.

Dans ce sens, El Yazami a fait savoir que le CNDH est en train d'élaborer un programme de formation dans le domaine des droits de l'Homme et la culture hassanie au profit des officiers de police dans les provinces du Sud, et qui sera mis en œuvre dans quelques semaines, précisant, dans ce cadre, que des ateliers seront organisés au profit des formateurs, qui se chargeront ensuite de transmettre leurs acquis aux autres éléments de la Sûreté nationale. Il a également salué le travail de la DGSN qui ambitionne d'ancrer la notion de la police citoyenne qui respecte les droits et protège les gens.

Driss El Yazami
Président de la CNDH

Pour sa part, le préfet de police de Laâyoune, Abdelali Zerrad, a souligné que cette session de formation s'inscrit dans une stratégie élaborée par la DGSN dans le but de qualifier les éléments de la Sûreté nationale et d'améliorer leurs capacités professionnelles et cognitives. Cette formation permettra auxdits éléments de découvrir de nouvelles perspectives, de nouvelles façons de faire plus efficaces, plus éprouvées et plus élaborées.

11918/6

Omar El Kindi, président d'INSAF

«Le Maroc s'inscrit dans un processus d'évolution positive d'accès aux droits»

A l'occasion de la journée internationale de la femme que le Maroc a célébrée samedi dernier, Omar El Kindi, président de l'INSAF (Institution nationale de solidarité avec les femmes en détresse) revient, dans cette interview sur les acquis et défis juridiques et sociaux en matière de promotion des droits des femmes. Il revient également sur les actions entreprises par l'INSAF depuis 1999 pour promouvoir les droits de la femme. Les propos.

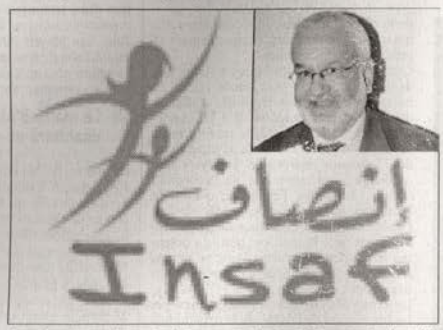

Al Bayane : Quel bilan faites-vous de la promotion des droits des femmes et de la petite fille au Maroc cette année?

Omar El Kindi : Le Maroc s'inscrit dans un processus d'évolution positive d'accès aux droits. Malgré les défis socio-culturels et légaux qui rendent l'image embrouillée du développement du cadre institutionnel et législatif relatif à la protection et à la promotion des droits des femmes, le contexte est favorable pour garantir le respect des droits des femmes par l'harmonisation de la législation et de la réglementation marocaines avec l'esprit et la lettre de la Constitution et avec les normes internationales.

La Constitution reconnaît la suprématie des conventions internationales ratifiées par le Maroc sur les lois nationales et l'obligation d'harmoniser ces derniers en conséquence. Le Maroc a ainsi levé ses réserves sur le paragraphe 2 de l'article 9 et sur l'article 16 de la CEDAW. Le Maroc s'engage à garantir l'égalité entre les hommes et les femmes dans les droits civils, politiques, économiques, culturels et environnementaux. La Constitution a introduit la notion d'effectivité des droits et des libertés et elle engage le Maroc dans l'élimination de toutes formes de discrimination à l'égard des femmes. Plusieurs mécanismes institutionnels de promotion des droits des femmes ont été déterminés par la nouvelle constitution, tels que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination (article 19-164 de la constitution) et le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance.

La nouvelle constitution a également mis en place différents programmes et mécanismes, notamment la délégation interministérielle aux droits de l'Homme pour assurer la coordination de l'action des politiques publiques en la matière, l'agenda gouvernemental pour l'égalité, le plan gouvernemental sur l'égalité et la parité ainsi que les mesures d'équité et d'égalité «en emploi, en postes de décision, participation politique». Cette année a été marquée par plusieurs initiatives dont l'ouverture du débat public sur la situation de la femme et les différentes formes de violences à son égard, la médiatisation des cas de viol et de maltraitance envers les femmes, notamment les mineurs et qui a été suivi d'un changement d'articles de loi en question, le débat sur la situation des femmes et leurs droits au niveau parlementaire (commission parlementaire féminine), le mouvement arabe et le débat sur les droits de la femme et la lutte contre la violence à son égard), la prolifération des réseaux sociaux qui traitent des problèmes sociaux en lien avec la situation de la femme marocaine, ses droits et le contexte législatif, le mouvement féministe en cours pour le changement (amélioration) du code pénal et la promotion de la scolarisation des filles.

Pour l'INSAF, la promotion des droits des femmes se fait conjointement avec celle de l'enfance. Quinze ans déjà que l'INSAF œuvre selon cette vision, quelle a été sa contribution dans la défense des droits de la femme et des enfants?

L'Institution nationale de solidarité avec les femmes en détresse (INSAF), est une association de droit marocain, à but non lucratif, créée en 1999 et reconnue d'utilité publique en 2002. La vision d'INSAF est de contribuer à «l'avènement d'une société qui garantit à chaque femme et à chaque enfant le respect de leurs droits dans un environnement digne et responsable». INSAF agit pour la préservation et l'approfondissement des droits des femmes et des enfants, suivant les valeurs de droits, de genre, de responsabilisation et de participation des personnes accompagnées et des acteurs internes et externes mobilisé(e)s dans la mise en œuvre et le suivi de ses interventions réparties en trois axes stratégiques :

Le 1er axe est notamment la prévention de l'abandon des enfants nés hors mariage. Dans ce cadre, INSAF réalise des actions, sous forme de programmes structurés, pour l'amélioration des conditions d'accueil, de protection, d'accompagnement et de réinsertion sociale et professionnelle des mères célibataires avec leurs enfants. Chaque année, 200 femmes bénéficient avec leurs enfants de l'accueil, écoute et orientation au centre d'écoute ; de l'écoute sociale en maternités publiques ; de la prise en charge des besoins d'urgence ; de l'hébergement et aide au logement ; du soutien médical et psychologique, de l'accompagnement administratif et juridique ; de la définition de «projet de vie» ; du développement personnel ; de la médiation familiale (choisie), de l'initiation professionnelle, de l'appui dans la recherche d'emploi et du suivi régulier de l'enfant jusqu'à l'âge de 2-3 ans.

Le 2e axe concerne l'éradication de l'exploitation des filles mineures dans le travail domestique : les programmes d'INSAF, essentiellement en milieu rural, consistent à retirer les «petites bonnes» du travail, les protéger, les réinsérer dans leurs familles et à l'école et les accompagner sur les plans social, psychologique et scolaire. Plus de 250 petites filles bénéficient de l'accompagnement d'INSAF, notamment à travers l'identification des filles mineures exploitées dans le travail domestique, ou en situation à risque, et leur réinsertion familiale, l'inscription et soutien scolaire des filles retirées du travail domestique, le suivi social et scolaire des filles réinsérées en famille et à l'école, la sensibilisation des populations en zones pourvoyeuses pour la prévention contre le travail domestique des filles mineures et contre la déperdition scolaire, le renforcement de capacités des acteurs locaux institutionnels et sociaux pour l'appropriation communautaire de la lutte contre le travail des «petites bonnes».Le 3e axe est la sensibilisation et le plaidoyer. INSAF s'inscrit dans des réseaux et collectifs nationaux pour la défense des droits des femmes et des enfants. Elle assure la coordination et le secrétariat du «Collectif associatif pour le droit de l'enfant à une protection familiale» créé en 2013 et constitué de 14 associations membres. Elle s'inscrit également dans plusieurs réseaux et coalitions en faveur des droits des femmes et enfants dont : l'Observatoire des violences à l'égard des femmes «Ouyoune Nissaiya», le Comité pour une loi spécifique sur la violence faite aux femmes, le Comité Printemps de la Dignité, la Commission de citoyenneté sur les bonnes pratiques de prises en charge de personnes en situation difficile, la Commission locale de lutte contre la violence à l'égard des femmes et des enfants. INSAF assure la coordination et le secrétariat du Collectif associatif pour l'éradication du travail des «petites bonnes», créé en 2009 et constitué de 50 associations membres.

Les mères célibataires sont marginalisées et victimes du regard de la société. Comment l'INSAF œuvre-t-elle pour promouvoir les droits de ces femmes au Maroc ?

Le Maroc continue d'occulter, sous divers artifices, l'existence de la problématique des mères célibataires et leurs enfants. Pourtant, plus de 24 enfants sont abandonnés par jour ! Ce tragique constat est aggravé par les aspects discriminants du cadre légal envers ces femmes et leurs enfants et le manque d'acteurs de prévention de l'abandon des enfants nés hors mariage. INSAF plaide auprès des responsables institutionnels aux niveaux national, régional et local pour garantir le respect des droits de ces populations par l'harmonisation de la législation et de la réglementation marocaines avec l'esprit et la lettre de la Constitution et avec les normes internationales. Les revendications d'INSAF sont : d'homogénéiser le code pénal et le code de la famille, d'assurer l'égalité d'accès en maternités pour toutes les femmes, sans stigmatisation de la mère célibataire, d'annuler la circulaire de dénonciation des mères célibataires qui se présentent à l'hôpital, d'accorder à l'enfant né hors mariage tous les attributs de l'identité dans les documents administratifs, d'éliminer toute forme de discrimination de la mère célibataire dans l'accomplissement de ses démarches administratives, de simplifier la procédure d'acquisition de la CIN par la mère célibataire, de simplifier et d'unifier les procédures administratives sur tout le territoire national, d'assurer, dans les tribunaux, l'orientation des mères non accompagnées vers la juridiction adéquate, de systématiser le test ADN pour prouver la parenté, d'assurer la traçabilité du parcours des mères dans le processus de prise en charge dans les associations et services publics.

Que représente pour l'INSAF l'amendement du code pénal relatif aux poursuites judiciaires des auteurs de viol ?

La lutte contre l'impunité est une priorité nationale qui a été fortement recommandée et soulevée dans les recommandations de la coalition «Printemps de la dignité» dont INSAF est membre. Pour la mère célibataire et son enfant ayant subi ce crime, les mécanismes de réparation, notamment le soutien psychologique, ne sont pas encore pris en compte et le risque d'abandon et de précarité du couple mère-enfant sont très élevé.

D'après vous, quels sont les principaux obstacles à la promotion de l'égalité hommes-femmes et l'éradication des pratiques d'exploitation, de violence à l'égard des femmes au Maroc ?

Les principaux obstacles auxquels est confrontée la société civile sont : la défaillance législative et réglementaire, le manque d'acteurs institutionnels et sociaux intervenant sur ces problématiques par rapport à l'ampleur de celles-ci et aux besoins des populations cibles, le manque de coordination/ collaboration des pouvoirs publics avec la société civile, le déséquilibre dans la répartition des rôles entre pouvoirs publics et associations et désengagement institutionnel sur plusieurs problématiques sociales, le manque de coordination entre les acteurs institutionnels (entre ministères), le manque de structures de prise en charge adaptées et l'insuffisance des moyens financiers et humains dans les associations, la contribution dérisoire des acteurs institutionnels pour soutenir les interventions de la société civile, les difficultés d'accès des associations à plusieurs régions : problématiques nationales, difficulté supplémentaire lorsqu'il s'agit de personnes en situation d'handicap physique ou mental et des personnes souffrant de maladies graves ou celles dépendantes de drogues.

Propos recueillis par Danielle Engolo

Libération

Le CNDH appelle au changement de la perception portée aux personnes en situation de handicap

2 Tweet | 1 J'aime | 0 g+1 | Share

Les acteurs associatifs au Maroc sont appelés à changer leur vision sur la situation des personnes en situation de handicap, dans sa dimension relative aux droits de l'Homme, a indiqué récemment à Foum Al Oued (province de Laâyoune), le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

La Constitution 2011 a insisté, dans son préambule, sur la non-discrimination, alors que dans l'article 34 stipulant que "les pouvoirs publics élaborent et mettent en oeuvre des politiques destinées aux personnes et aux catégories à besoins spécifiques", a rappelé dans une déclaration à la MAP, M. El Yazami, à l'occasion de la journée d'étude organisée par le CNDH sous le thème "Les droits des personnes en situation de handicap et le droit au développement".

La mise en œuvre de ces textes requiert des efforts conjoints des différents acteurs, à savoir les autorités publiques, la société civile, le CNDH, les médias, afin de changer la perception qu'on porte aux personnes en situation de handicap, a souligné M. El Yazami, ajoutant que cette rencontre fait partie d'un programme global du CNDH et les activités des commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH) visant à promouvoir la culture des droits humains. Cette rencontre, qui soulève une question importante relative aux droits des personnes à besoins spécifiques, sera consacrée, entre autres, à l'examen de l'étude scientifique élaborée par le CNDH établissant un diagnostic précis sur l'accès de cette catégorie à leurs droits dans les provinces du Sud et les politiques adoptées par les autorités locales et la société civile dans ce domaine et proposant un projet de recommandations et un programme d'action minutieux.

La cérémonie d'ouverture de cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du wali de la région de Laâyoune-Boujdour-Sakia El Hamra, Yahdih Bouchab, ainsi que des acteurs associatifs de différentes régions du Maroc, a été marquée par des exposés sur les résultats et les recommandations de l'étude sur l'accès des personnes en situation de handicap à leurs droits dans les trois régions du Sud, le rôle des CRDH dans la protection des droits de cette catégorie et la convention internationale sur les droits des personnes en situation de handicap et l'intégration du handicap dans les programmes de développement. Intervenant à cette occasion, M. El Yazami a souligné que les CRDH sont appelées à assumer le rôle de premier plan dans la protection de personnes à besoins spécifiques, conformément aux dispositions de la nouvelle Constitution et des conventions internationales en vigueur.

Il a également assuré que le CNDH met la question des personnes en situation de handicap parmi ses préoccupations et s'engage à adhérer vivement au processus de consultations sur les divers mécanismes de protection des droits de cette catégorie en adoptant une approche participative visant à respecter le principe d'indépendance de ces personnes et leur participation sociale complète.

Le programme comprend également trois tables rondes sous les thèmes "Handicap et régionalisation avancée: quel rôle pour les différents acteurs? Quels mécanismes d'inclusion?", "Organisations de la société civile et développement: quelle participation?" et "La place du handicap dans les programme de promotion des droits de l'Homme".

Mercredi 12 Mars 2014

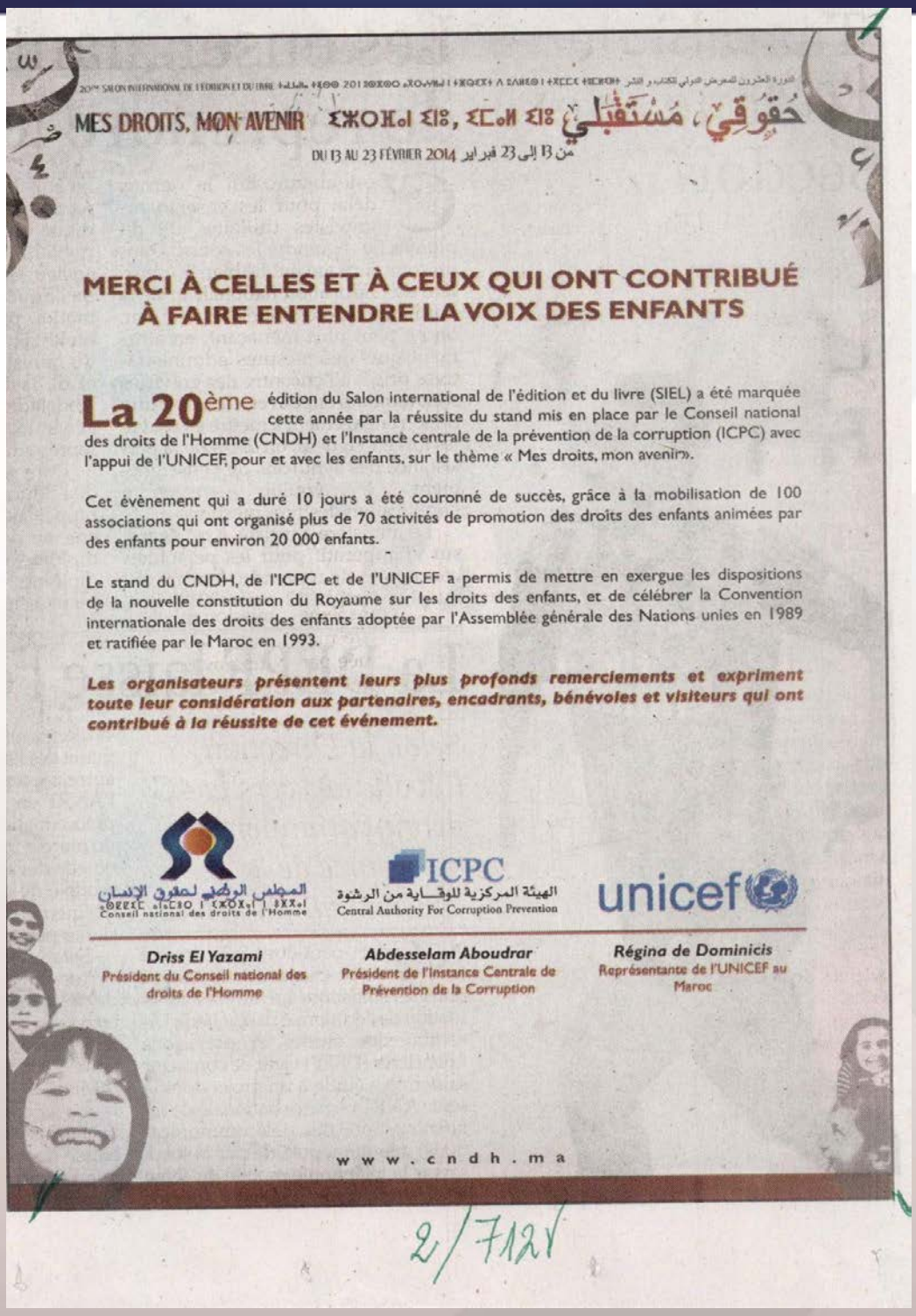

MES DROITS, MON AVENIR ⵖⴽⵓⵔⵉ ⵏⵉ, ⵖⵔⵓⵔⵉ ⵏⵉ حُقُوقِي، مُسْتَقْبَلِي

DU 13 AU 23 FÉVRIER 2014 من 13 إلى 23 فبراير

MERCI À CELLES ET À CEUX QUI ONT CONTRIBUÉ À FAIRE ENTENDRE LA VOIX DES ENFANTS

La 20ème édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL) a été marquée cette année par la réussite du stand mis en place par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Instance centrale de la prévention de la corruption (ICPC) avec l'appui de l'UNICEF, pour et avec les enfants, sur le thème « Mes droits, mon avenir».

Cet évènement qui a duré 10 jours a été couronné de succès, grâce à la mobilisation de 100 associations qui ont organisé plus de 70 activités de promotion des droits des enfants animées par des enfants pour environ 20 000 enfants.

Le stand du CNDH, de l'ICPC et de l'UNICEF a permis de mettre en exergue les dispositions de la nouvelle constitution du Royaume sur les droits des enfants, et de célébrer la Convention internationale des droits des enfants adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies en 1989 et ratifiée par le Maroc en 1993.

Les organisateurs présentent leurs plus profonds remerciements et expriment toute leur considération aux partenaires, encadrants, bénévoles et visiteurs qui ont contribué à la réussite de cet événement.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

ICPC
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Central Authority For Corruption Prevention

unicef

Driss El Yazami	Abdesselam Aboudrar	Régina de Dominicis
Président du Conseil national des droits de l'Homme	Président de l'Instance Centrale de Prévention de la Corruption	Représentante de l'UNICEF au Maroc

www.cndh.ma

2/7121

L'opinion.ma
Mise à jour à 15h : Maroc

Droits de l'Homme : Le respect des droits de l'Homme, interpelle la Justice, la Sûreté et les militants

Le respect des droits de l'Homme est une mission que partagent la Justice, la Sûreté et les militants, a indiqué, dimanche à Laâyoune, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Intervenant à l'occasion de la session de formation organisée en faveur des formateurs de la Sûreté nationale au niveau de la Préfecture de police de Laâyoune, en partenariat avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Es Smara, M. El Yazami a souligné que la notion de protection des droits de l'Homme est présente dans les missions assumées par la Sûreté nationale, la Justice et les militants associatifs, chacun selon son domaine.

Il a, par ailleurs, loué cette session de formation, qui porte, entre autres, sur le domaine des droits de l'Homme, la qualifiant d'initiative importante de la part de la Direction générale de la Sûreté nationale (DGSN) pour la consécration de la culture des droits de l'Homme dans les rangs des éléments de la Police et qui intervient à l'horizon d'un accord de partenariat entre le CNDH et la DGSN en la matière.

Dans ce sens, M. El Yazami a fait savoir que le CNDH est en train d'élaborer un programme de formation dans le domaine des droits de l'Homme et la culture hassanie au profit des officiers de Police dans les provinces du sud et qui sera mis en œuvre dans quelques semaines, précisant que, dans ce cadre, des ateliers seront organisés au profit des formateurs, qui se chargeront ensuite de transmettre leurs acquis aux autres éléments de la Sûreté nationale.

Il a également salué le travail de la DGSN qui ambitionne d'ancrer la notion de la police citoyenne qui respecte les droits et protège les gens.

Pour sa part, le Préfet de Police de Laâyoune, Abdelali Zerrad a souligné que cette session de formation s'inscrit dans une stratégie élaborée par la DGSN dans le but de qualifier les éléments de la sûreté nationale et améliorer leurs capacités professionnelles et cognitives.

Cette initiative vise également à instaurer la culture des droits de l'Homme, développer les actions de communication et accompagner les mutations que connait le Royaume, notamment dans le domaine du développement humain, des droits de l'Homme et de la politique de proximité.

http://www.lopinion.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=37585&date_ar=2014-3-11%2020:31:00

L'opinion.ma
Mise à jour à 15h : Maroc

Droits de l'Homme : Le respect des droits de l'Homme, interpelle la Justice, la Sûreté et les militants

Le respect des droits de l'Homme est une mission que partagent la Justice, la Sûreté et les militants, a indiqué, dimanche à Laâyoune, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Intervenant à l'occasion de la session de formation organisée en faveur des formateurs de la Sûreté nationale au niveau de la Préfecture de police de Laâyoune, en partenariat avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Es Smara, M. El Yazami a souligné que la notion de protection des droits de l'Homme est présente dans les missions assumées par la Sûreté nationale, la Justice et les militants associatifs, chacun selon son domaine.

Il a, par ailleurs, loué cette session de formation, qui porte, entre autres, sur le domaine des droits de l'Homme, la qualifiant d'initiative importante de la part de la Direction générale de la Sûreté nationale (DGSN) pour la consécration de la culture des droits de l'Homme dans les rangs des éléments de la Police et qui intervient à l'horizon d'un accord de partenariat entre le CNDH et la DGSN en la matière.

Dans ce sens, M. El Yazami a fait savoir que le CNDH est en train d'élaborer un programme de formation dans le domaine des droits de l'Homme et la culture hassanie au profit des officiers de Police dans les provinces du sud et qui sera mis en œuvre dans quelques semaines, précisant que, dans ce cadre, des ateliers seront organisés au profit des formateurs, qui se chargeront ensuite de transmettre leurs acquis aux autres éléments de la Sûreté nationale.

Il a également salué le travail de la DGSN qui ambitionne d'ancrer la notion de la police citoyenne qui respecte les droits et protège les gens.

Pour sa part, le Préfet de Police de Laâyoune, Abdelali Zerrad a souligné que cette session de formation s'inscrit dans une stratégie élaborée par la DGSN dans le but de qualifier les éléments de la sûreté nationale et améliorer leurs capacités professionnelles et cognitives.

Cette initiative vise également à instaurer la culture des droits de l'Homme, développer les actions de communication et accompagner les mutations que connait le Royaume, notamment dans le domaine du développement humain, des droits de l'Homme et de la politique de proximité.

http://www.lopinion.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=37585&date_ar=2014-3-11%2020:31:00

Droits de l'Homme

M. Driss El-Yazami en visite à Londres pour exposer l'expérience marocaine en matière de droits de l'Homme

Mardi, 11 mars, 2014

Londres- Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El-Yazami, a entamé mardi une visite de travail de deux jours au Royaume-Uni.

Lors de son séjour, le président du CNDH aura des entretiens avec plusieurs dirigeants politiques et parlementaires britanniques ainsi qu'avec des responsables du Foreign Office.

Cette visite sera l'occasion pour M. El- Yazami d'exposer les avancées réalisées par le Maroc en matière de démocratie participative et de promotion des droits de l'Homme.

http://www.mapexpress.ma/actualite/m-driss-el-yazami-en-visite-a-londres-pour-exposer-lexperience-marocaine-en-matiere-de-droits-de-lhomme/

حقوق الإنسان

السيد إدريس اليزمي يعرض في لندن التجربة المغربية في مجال حقوق الانسان

الثلاثاء, 11 مارس, 2014

لندن – بدأ رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي، يوم الثلاثاء زيارة عمل للندن تستمر يومين.

ويجري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال هذه الزيارة مباحثات مع عدد من الفاعلين السياسيين وقياديين برلمانيين بريطانيين إلى جانب مسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية.

وتشكل هذه اللقاءات، مناسبة للسيد اليزمي لاستعراض المنجزات التي حققتها المملكة في مجال الديمقراطية التشاركية والنهوض بحقوق الانسان، إلى جانب التعريف بالإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين.

كما ستتطرق المباحثات المغربية البريطانية، إلى الأوراش التنموية الكبرى بالمملكة وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وكذا مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام من خلال المؤسسات والآليات الدستورية الجديدة.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8/

M. Driss El-Yazami en visite à Londres pour exposer l'expérience marocaine en matière des droits de l'Homme

MAP | 11.03.2014 | 21h45

Partager Tweeter 0 J'aime 0 +1 0 Commenter (0)

Londres, 11 mars 2014 (MAP) - Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El-Yazami, a entamé mardi une visite de travail de deux jours au Royaume-Uni.

Lors de son séjour, le président du CNDH aura des entretiens avec plusieurs dirigeants politiques et parlementaires britanniques ainsi qu'avec des responsables du Foreign Office.

Cette visite sera l'occasion pour M. El- Yazami d'exposer les avancées réalisées par le Maroc en matière de démocratie participative et de promotion des droits de l'Homme.

Le président du CNDH donnera aussi un aperçu général sur les réformes constitutionnelles et les efforts engagés par le Royaume pour la consécration de l'Etat de droit, le respect des droits de la femme, de l'enfance et des immigrés.

Les discussions maroco-britanniques porteront également sur les grands chantiers de développements, l'élargissement des libertés individuelles et collectives ainsi que sur la participation de la société civile dans la gestion de la chose publique à travers des institutions constitutionnelles. (MAP).

http://www.menara.ma/fr/2014/03/11/1064888-m-driss-el-yazami-en-visite-%C3%A0-londres-pour-exposer-lexp%C3%A9rience-marocaine-en-mati%C3%A8re-des-droits-de-lhomme.html

Droits des personnes en situation de handicap: le CNDH ouvre le débat à Laâyoune

Les droits des personnes en situation de handicap et le droit au développement est le thème d'une journée d'étude qui s'est tenue samedi dernier à Laâyoune, à l'initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Les droits des personnes en situation de handicap et le droit au développement est le thème d'une journée d'étude qui s'est tenue samedi dernier à Laâyoune, à l'initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Cette journée d'étude, qui s'est déroulée en présence des acteurs associatifs issus des trois régions du Sud, a été consacrée à la présentation des conclusions d'une étude de diagnostic élaborée par le CNDH, sur la réalité d'accès aux droits des personnes en situation de handicap dans les régions de Guelmim-Smara, Laâyoune-Boujdour-Sakia El Hamra et Oued Eddahab-Lagouira, précise un communiqué du Conseil qui organise cette réunion en coopération avec les commissions régionales.

La journée d'étude a été marquée par la présentation d'exposés sur «Le rôle des commissions régionales dans la promotion des droits des personnes en situation de handicap» et «La convention internationale relative aux droits des personnes handicapées et l'inclusion du handicap au sein des programmes de développement».

Lors de cette rencontre, trois tables rondes ont également été tenues sous les thèmes «Handicap et régionalisation avancée: quel rôle pour les différents acteurs ? Quels mécanismes d'inclusion ?», «Organisations de la société civile et développement: quelle participation?» et «La place du handicap dans les programmes de promotion des droits de l'Homme».

L'évaluation de la situation des droits de l'Homme des personnes handicapées, réalisée du 13 septembre au 16 novembre 2012, a inclu les aspects institutionnels et organisationnels des associations actives dans le domaine du handicap dans les provinces du Sud, indique le communiqué. L'évaluation a été sanctionnée par une série de recommandations appelant notamment à l'élaboration d'un nouveau modèle social, et l'adoption de deux niveaux d'intervention: le premier, national, portant sur la révision des législations et des politiques générales, et un autre, régional, visant la mise en œuvre de dispositions urgentes pour réparer les dommages inhérents à des mesures préjudiciables pour les personnes en situation de handicap (accessibilités, mécanismes d'indemnisation des victimes des accidents).

Selon Driss El Yazami, président du CNDH, cette journée s'inscrit dans le cadre d'une série de rencontres tenues dans les provinces du Sud qui ont porté entre autres sur le respect de l'environnement et la préservation de l'héritage archéologique, et qui montrent l'adhésion de la société civile locale au dynamisme local.

http://fr.africatime.com/articles/droits-des-personnes-en-situation-de-handicap-le-cndh-ouvre-le-debat-laayoune